

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٠٧ (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نستاسي	(رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنيازيف
	إسبانيا	السيد دي بلاسيو اسبانيا
	ألمانيا	السيد موخ
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد شودري
	البرازيل	السيد غارسيا موريتان
	بنن	السيد زينسو
	الجزائر	السيد بن شريف
	شيلي	السيد أكونيا
	الصين	السيد تشنغ جينغ
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد مر كادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد امير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا

لدى الأمم المتحدة (S/2004/546)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-43298 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد أمينو بشير والي، ممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو سعادة السيد أمينو بشير والي، ممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي، إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أدعو الآن سعادة السيد مختار لاماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى إلقاء كلمته.

السيد لاماني (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعبر عن امتناني لكم لدعوتكم منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المشاركة في هذه المناقشة الهامة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عملية تحقيق الاستقرار. وأود أن أنقل للمجلس أحر التهاني التي يقدمها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي لم يتمكن من الحضور شخصيا إلى هذه المناقشة المهمة بسبب فترة الإشعار القصيرة لدعوته وبسبب ارتباطاته الأخرى التي سبق أن ارتبط بها.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، مع دولها الأعضاء الـ ٥٧ والثلاث دول التي لها مركز مراقب والمنتشرة في جميع أرجاء العالم، إذ ترتبط بعلاقة تعاونية وتعاضدية مع الأمم المتحدة، تدعم الجهود المشتركة التي نبذلها في تحقيق السلام والأمن والتنمية في العالم أجمع. وفي مجالي حل الصراع وبناء السلام يدعو ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تسوية النزاعات، التي قد تنشأ بين الدول

الأعضاء، بالوسائل السلمية من قبيل المفاوضات والوساطة والمصالحة والتحكيم.

إن مسألة التعاون بين منظمتينا - وهي جزء من موضوع المناقشة الحالية للمجلس - يُنظر إليها بجدية من جانب الأجهزة المسؤولة لدينا. وفي هذا الصدد، يسرني أن أذكر بالقرارات المتعاقبة للجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٤٢/٥٧ الذي اتخذته الجمعية مؤخرا في دورتها السابعة والخمسين، والذي رحبت فيه مع التقدير بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات صنع السلام والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام. وأذكر أيضا ببالغ السرور بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي (A/57/405)، الذي أقر مع التقدير بتعاون منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالي منع الصراع وصنع السلام، من بين أمور أخرى.

وهذه الملاحظات جادة، حيث أن الكثير من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس هي أيضا محل اهتمام كبير بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي - وعلى وجه الخصوص المسائل المتعلقة، في جملة أمور، بأفغانستان والبوسنة والهرسك والعراق، والصراعات في سيراليون والصومال وفي بلدان أفريقية أخرى، وفي الشرق الأوسط وفلسطين وفي جامو وكشمير.

وفي الدورة الحادية والثلاثين، التي عقدها مؤخرا وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، في اسطنبول في الشهر الماضي، أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك تنفيذ خريطة الطريق - التي تكمل في الواقع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) - التي تهدف إلى إنهاء احتلال الأراضي

الهامة والتهديدات العالمية للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، يشكل أمرا أساسيا. وسيحتاج ذلك إلى استكمالته بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى بغية إحباط الأهداف الخبيثة للمتطرفين والعقائدين، الذين ينشطون في السعي إلى تشجيع تصادم الحضارات والثقافات عوضا عن تعزيز التفاهم والتسامح والتعاون بين الدول، وهو رغبتنا الجماعية والحاجة الجوهرية للعصر.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في سعيها إلى تحقيق الاستقرار والسلام والعدالة، أيدت العديد من المبادرات الأخيرة، من قبيل الحوار بين الحضارات الذي اقترحه رئيس إيران محمد خاتمي، و"التحديث المستنير" الذي اقترحه رئيس باكستان بيرفيز مشرف. وقررت المنظمة إقامة علاقات مؤسسية مع المنظمات الإقليمية الأخرى لغرض تعزيز التعاون داخل المنطقة الواحدة والتعاون الأقاليمي، وهو ما نأمل أن يوفر حافزا لقيام المنظمات الإقليمية والأقاليمية بمبادرات مماثلة.

ونؤمن إيمانا صادقا بأن هذه الجهود تحتاج إلى أن تتلاحم في تفاعل متعاظم بين مختلف المنظمات الحكومية الدولية، على أن تنصدر الأمم المتحدة المسيرة في صياغة استراتيجيات تكميلية لتعزيز عملية تحقيق الاستقرار في مختلف أجزاء العالم.

ويشكل اجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي يعقد مرة كل عام في نيويورك خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة، وفريق المنظمة للممثلين الدائمين في نيويورك، والاجتماعات التي تعقد مرة كل عامين بين منظومتي منظمتينا، أدوات متوفرة بسهولة للحوار والتعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وبهذه الأدوات وغيرها، فإننا نلزم أنفسنا

العربية. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يكون شرطا مسبقا فعالا لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ورحبت منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي يضع الإطار اللازم لتحويل العراق إلى دولة ديمقراطية ذات سيادة.

وتؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي بقوة جميع الجهود المبذولة من أجل استعادة السلام والمصالحة الوطنية والاستقرار في أفغانستان، بالإضافة إلى تعزيز عملية إعادة التأهيل الاجتماعية - الاقتصادية والتعمير في ذلك البلد. كما أنشأت صندوق المساعدة للشعب الأفغاني، كتدبير تكميلي، بهدف تقديم الدعم للجهود الدولية التي تُبذل من أجل تعمير ذلك البلد.

وأكدت منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد دعمها للمبادرات الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية لمسألة جامو وكشمير، وفقا لقرارات مجلس الأمن ولتطلعات الشعب الكشميري. وفي ذلك الصدد، رحبت المنظمة باستهلال عملية الحوار المركب بين باكستان والهند، التي من المتوقع أن تناقش فيها مسألة جامو وكشمير ومسألتي السلام والأمن، فضلا عن المسائل الأخرى ذات الاهتمام للبلدين.

وأشادت منظمة المؤتمر الإسلامي بتأييد الشعب القبرصي التركي لخطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة، ودعمت بعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام.

واعتقد أن من الإنصاف القول إنه لا الأمم المتحدة ولا منظمة المؤتمر الإسلامي غافلة عن الاتجاه المتزايد نحو الخوف من الإسلام، وهو ما يجري الشعور به في عدة أجزاء من العالم. وما لم يُرفع الظلم الناجم عن ذلك بشكل فعال، فإن الصراع وما يتبعه من عدم استقرار سيستمران في تسبب الاضطرابات لأجزاء كبيرة من العالم. ومن الواضح أيضا اليوم أن وجود تعاون أكبر، في مواجهة الصراعات الإقليمية

الإقليمية الرد الأكثر ملاءمة ومؤاتاة. وفي بعض الحالات، أثبت بذل جهد تعاوني بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أنه فعال تماما. وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في مساندة تلك الجهود الإقليمية، وخاصة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسويات سياسية. وفي بعض الحالات - العديدة في العام الماضي - فإننا ساندنا اتخاذ الأمم المتحدة إجراء مباشرا لتيسير تنفيذ تلك التسويات السياسية.

ففي أفغانستان، تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات للتحضير لإجراء الانتخابات، وتدريب الشرطة، ومكافحة تجارة المخدرات المدمرة. وفي نصف الكرة الغربي، تشكل استجابة المجتمع الدولي في هايتي مثالا آخر على آفاق التعاون المعزز بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتشكل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية شريكين هامين للأمم المتحدة، وستكون مشاركتها أساسية لنجاح الجهود الدولية في هايتي. والواقع، أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، الذي أذن بنشر قوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، قضى بأن تتعاون الأمم المتحدة وأن تنسق بشكل وثيق مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. ويحدونا الأمل في أن تواصل منظمة الدول الأمريكية الاضطلاع بدور أساسي في دعم جهود هايتي لإجراء انتخابات جديدة.

وفي عام ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، الذي دعا إلى تعزيز التعاون والاتصال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، وخاصة في أفريقيا. وأكد القرار على أهمية التعاون المستمر والتنسيق الفعال بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية في مواجهة الصراعات في أفريقيا. وفي العام نفسه أيد فريق خاص معنى بحفظ السلام توصيات الأمين العام الواردة في

مواصلة العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في توجيه عالمنا نحو البيئة السلمية للقرية العالمية، التي تشكل مصيرنا المشترك.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، من الواضح لنا بالتأكيد أن الأمم المتحدة لم تكن أبدا ضرورية كما هي الآن، وأن تعاونها مع المنظومات الإقليمية لم يكن أبدا مفيدا كما هو الآن. ومتروك لنا جميعا أن نلتقي معا كي نتصدى للتحديات التي تمثلها الحرب والإرهاب والمرض والفقر والجهل والعديد من الأزمات الأخرى، لأنه في هذا المنتدى - الأمم المتحدة - يجري تطوير قواعد الشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إننا نقدر إجراء مشاورات مؤسسية بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وأود أيضا أن أرحب بالعمل الممتاز الذي أنجز في سياق الحوار بين الحضارات و"التحديث المستنير". كما أرحب بحقيقة أن الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي مقرر عقده في اسطنبول في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

السيد هوليدي (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن. ونود أن نشكركم وأن نشكر رئاسة رومانيا لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت والهامة. ويشرفنا أنكم تتولون رئاسة الجلسة. ونأمل أن نبني على الجلسة التي عقدت العام الماضي بشأن موضوع مماثل.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية سيظل موضوعا يجدر تناوله في كل حين بسبب الموجهة المستمرة لعدم الاستقرار في عدد من المناطق. وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور أساسي في التصدي للصراعات في إطار مناطقها. وفي كثير من الأحيان، يشكل عمل الترتيبات

والرئيس بوش يلتزم بفكرة دعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار في القارة الأفريقية. ومبادرتنا للعمليات الأفريقية لتوفير التدريب والمساعدة في الحالات الطارئة قد وفرت التدريب لعدد من الدول الأفريقية. ومبعوث الرئيس الخاص السابق للسلام في السودان، السفير دنفورت، يتشاطر هذا الالتزام ويولي اهتماماً شخصياً للسودان، وهو ما يمثل بؤرة اهتمام رئيسية في الجهود الإقليمية في أفريقيا، بطبيعة الحال. وينسحب ذلك، تحديداً، على الدور الذي يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقوم به فيما يتعلق بالرصد وتوفير الحماية لأولئك الراصدين، بطبيعة الحال.

وكما ورد في خطة عمل فريق الثمانية لعمليات دعم السلام في أفريقيا، تمثل إدارة الصراع نشاطاً رئيسياً للاتحاد الأفريقي، ونحن نعتزم مواصلة دعم جهوده في هذا الصدد، مثلما فعلنا في بوروندي وفي دارفور حالياً. ودارفور محك هام للمجتمع الدولي. ولا بد لأعضاء المجلس والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، أن يعملوا معاً من أجل مساعدة شعب السودان. ولن يكون الحكم علينا جميعاً من خلال إعرابنا عن الإرادة السياسية فحسب، وإن اتصفت بالإيجابية والتفاعل، وإنما من خلال قدرتنا على استخدام ما أوتينا من مواهب وموارد لتنفيذ الأنشطة على أرض الواقع أيضاً. ومجلس السلام والأمن المنشق عن الاتحاد الأفريقي يقوم بدور محفز في ذلك الجهد. ونأمل أن يواصل الضغط على الأطراف، لا سيما حكومة السودان، للتقيد بوقف إطلاق النار، والمضي قدماً في إنشاء لجان وقف إطلاق النار ومواصلة المحادثات السياسية في أديس أبابا. وحكومة الولايات المتحدة تتعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمائحين الآخرين وبدأت بتخصيص عدة ملايين من الدولارات دعماً لعمل الاتحاد من أجل إنشاء لجنة وقف إطلاق النار في دارفور.

تقرير الألفية (A/54/2000) بأنه ينبغي لجميع الذين يشاركون في حفظ السلام أو منع نشوب الصراع - على سبيل المثال، الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والحكومات وأعضاء المجتمع المدني - أن يتصدوا لتحديات حفظ السلام بطريقة متكاملة.

وبغية توفير قدرات الرد السريع إبان الأزمات، شكل الاتحاد الأوروبي وكندا، إضافة إلى آخرين عديدين، لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد، وهو قوة مركزية مدربة ومستعدة يمكنها أن تضع خطة وأن تتحرك إلى داخل دولة ضعيفة أو التدخل بعد انتهاء الصراع بغية تحقيق الاستقرار قبل دخول الأمم المتحدة. وقد أدى اللواء مهامه بنجاح في العديد من العمليات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ووسع عضويته.

وخلال عدد من الأعوام، أصبحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طرفاً فاعلاً هاماً. وأشيد بزميلي ممثل غانا، الذي يضطلع بدور هام في ذلك الصدد. وقد أدت الجماعة مهامها بشكل جيد في كل من ليبيريا وكوت ديفوار خلال العام الماضي. واستطاعت الجماعة أن تعدّ القوة التابعة لبعثتها في ليبيريا قبل وقت طويل من إعداد قوة الأمم المتحدة. وأدارت الانتقال إلى القبعات الزرق بسلاسة، وأوفت باحتياجات حفظ السلام بطريقة تجدر الإشادة بها. وقد أنقذت آلاف الأرواح في ليبيريا بالوصول المبكر لقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى هناك.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن هناك قيوداً معينة لقدرات الجماعة على حفظ السلام بسبب الافتقار إلى الأموال. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يعول على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باستمرار، فسيتعين عليه أن يفي بتلك الاحتياجات.

إلى دراستها مزيداً. ونود أن نشدد مرة أخرى على أهمية الفكر النقدي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أؤكد لجميع المشاركين أن رومانيا ستواصل القيام بدور توجيهي ونشط للغاية في هذا المضمار. وإني على اقتناع بأن مناقشاتنا تغطي بنا على هذا الطريق. وفضلاً عن ذلك، أضف صوتي إلى الأصوات التي تناولت بعض القضايا الأخرى هنا. فالسودان ودارفور قضية في صميم الموضوع، والأيام القليلة المقبلة ستكون حاسمة في هذا الشأن. وأرحب أيضاً بالملاحظات التي أبداها ممثل الولايات المتحدة بشأن دور المرأة والعلاقة بين مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحفظ السلام، وكذلك ملاحظاته بشأن الدول المُقصّرة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أثني عليكم شخصياً، سيدي، وعلى الرئاسة الرومانية على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية وذات التوقيت الجيد حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات تحقيق السلام. وأرحب مع التقدير بالملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها الأمين العام صباح هذا اليوم. كما أعرب عن التقدير لحضور تلك الشخصيات رفيعة المستوى التي شُرُفت بها الجلسة وحضور مسؤولين كبار ممثلين لمختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وكما ذُكر في الورقة المفاهيمية المتنازعة (S/2004/546، المرفق) التي أعدت لتوجيه المناقشة في هذه الجلسة، بات يُعترف بالمنظمات الإقليمية على نحو متزايد باعتبارها آليات أساسية للأمن الجماعي وأنها تقوم بدور مركزي في منع نشوب الصراعات وإدارة عمليات تحقيق الاستقرار. وبينما تُنشط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن ميثاق الأمم المتحدة يكفل

وأود أن أعرب عن بضع تحفظات فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية، والتي أرجو النظر فيها قبل الاستفادة من ترتيبات إقليمية يوفر في إطارها بلد ما حفظة سلام لجيرانه. فمن ناحية، قد يتشاطر البلد المساهم بقوات نفس اللغة والعناصر الثقافية والفهم المشترك مع البلد المضيف. ومع ذلك، ربما يكون لدى هذا البلد أيضاً جدول أعماله المستقل عن جدول أعمال حفظ السلام. وعلينا أن نتنبه لوجود ذلك الاحتمال، بالنظر إلى أن الهدف هو تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين على الأجل الطويل.

وهناك مسألتان أخريان أبرزهما مجلس الأمن في السنوات الأخيرة وأود أن أتناولهما بإيجاز. المسألة الأولى هي دور المرأة ليس بوصفها ضحية الحروب فحسب، بل وبوصفها طرفاً ومشاركاً في عملية حفظ السلام، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أما المسألة الثانية، فهي العلاقة بين فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وحفظ السلام، وهي العلاقة التي تناولها مجلس الأمن في القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إحاطة إعلامية إلى المجلس وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن تدابير الوقاية والتوعية التي ينبغي للبعثات أن تعتمد لحماية حفظة السلام والشعوب المضيفة على حد سواء من الإصابة بهذا الفيروس (انظر S/PV.4859). وأحث المنظمات الإقليمية على النظر في السياسات المناسبة في تلك المجالات في إطار الإعداد للمشاركة في بعثات تحقيق الاستقرار أو حفظ السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بتوجيه الشكر مرة أخرى لكم، سيدي الرئيس، ولبعثة رومانيا على عقد هذا المنتدى المفيد. لقد طُرِح الكثير من الأفكار الجيدة هنا اليوم، وتطلع

وأسهّم في قدر أكبر من الإنصاف في تعبئة وتخصيص الموارد المالية اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأخيراً وليس آخراً، فإن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قد أثبت إمكاناته الهائلة للإسهام في تعزيز السلام وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل بعد الصراع. وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص دروس هامة من حالات كوت ديفوار وليبيريا وبوروندي، حيث استبدلت قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في توقيت جيد بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال إدماج تلك القوات.

إن قرار إنشاء الاتحاد الأفريقي، ثم بعد ذلك إنشاء مجلس السلم والأمن التابع له، إنما يعكس التزام هذا الاتحاد ببناء مستقبل أفضل للشعوب الأفريقية. والمواقف الواضحة المتخذة للاستجابة لقضايا أساسية مثل الاستقرار السياسي والاجتماعي في أفريقيا، والحكم الصالح والديمقراطية، والشراكة من أجل التنمية، ومكافحة الإرهاب، والمرتزقة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، دليل إضافي على هذا الالتزام.

وهناك وعي أساسي بأنه لا يمكن للأفارقة وللنظم الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية تحقيق الكثير بمفردهم، وأن التعاون الدولي - وخاصة مع الأمم المتحدة - عامل رئيسي في تحقيق تلك الأهداف. والجهود التي تبذل حالياً لمعالجة الأزمة في منطقة دارفور السودانية ليست دلالة واضحة على التزام مجلس السلم والأمن المنشأ حديثاً فحسب، ولكنها أيضاً نموذج للتعاون فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والأطراف الفاعلة المهمة الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي. وهي تظهر مدى كفاءة المنظمات الإقليمية إذا تلقت الدعم على النحو الواجب وفي الوقت الملائم من المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، نرحب بالدعم الذي قدم مؤخراً لتدريب القوات الأفريقية في إطار بناء القدرات بغية

دوراً للترتيبات والوكالات الإقليمية في صون السلم والأمن، عند الاقتضاء.

ويود وفدي أن يركز على القارة الأفريقية، التي أرسّت فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية آليات للسلم والأمن للتعامل مع الصراعات. ويضطلع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، والاتحاد النقدي والاقتصادي لوسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدور متزايد على الدوام في عمليات تحقيق السلام والاستقرار في القارة.

واستكمالاً لتلك الجهود وتعزيزاً لدورها، يجري تطوير تعاون مثمر بين مجلس الأمن والمنظمات الأفريقية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اجتمع مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية للنظر في الحاجة إلى عمل دولي متضافر لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا (انظر S/PV.3819). وتقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ والذي قدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة (S/1998/318) يتضمن توصيات هامة حول دعم مبادرات السلام الإقليمية ودون الإقليمية، والإعمار والمصالحة الوطنية الطويلة الأجل والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

والدروس التي يمكننا أن نستخلصها من التقرير تؤكد أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار، فضلاً عن تعزيز فعالية مجلس الأمن، يمكن أن يسهم في وضع نهج شامل يستوعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بالضرورة. أما على الصعيد السياسي، فقد أدى هذا التعاون إلى عملية مشاورات أوسع نطاقاً وإلى تفهم أفضل للمشاكل التي تواجهها البلدان والمناطق التي نشب فيها الصراع. وقد أسهم ذلك إسهاماً قيماً في تعزيز الطاقات المؤسسية وقدرات الإنذار المبكر لمنع نشوب الصراع. وزاد ذلك من التنسيق وحسن نشر عمليات حفظ السلام،

أعطي الكلمة الآن لنانا إيفاه - أبيتينغ، ممثل رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

نانا إيفاه - أبيتينغ (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن سرور وفد بلادي لإجراء هذه المناقشة الموضوعية لمجلس الأمن والتي جاءت في الوقت الملائم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات الاستقرار. ونشكركم أيضا على تشريف هذه المناسبة بحضوركم. ومما يثلج الصدر أن نشير إلى رئاسة رومانيا الممتازة للمجلس حتى الآن، ونتمنى لكم أفضل الأمنيات في الفترة المتبقية من الشهر.

تود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تسجل رسميا امتنانها على توجيه الدعوة إليها للمشاركة في هذه المناقشة. ومع ذلك، يجب أن أعذر عن عدم قدرة السيد محمد بن شامباس، الأمين التنفيذي للجماعة، على المشاركة في هذه الجلسة، نتيجة لارتباطات ملحة.

ويتذكر مجلس الأمن أنه بداية من الصراعات التي دارت في التسعينات من القرن الماضي في ليبيريا وسيراليون، شهدت الجماعة الانتقال من المفهوم التقليدي لحفظ السلام - الذي يشمل نشر قوات بين الأطراف المتحاربة وبعد موافقتها على ذلك - إلى المفاهيم المعاصرة المتطورة لعمليات السلام المسترشدة بمفاهيم مثل تعزيز السلام وبناء السلام وما إلى ذلك. وشاركت الجماعة في ذلك الانتقال. وهذا المفهوم الأخير خاصية من الخواص التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تشمل معظم الصراعات حكومات تحارب فصائل مسلحة مناهضة للحكومة، أو فصائل تحارب لكي تصل إلى السلطة أو تحقق الانهيار الكامل للدول، مثلما رأينا في ليبيريا. وعادة تكون تلك الصراعات المنخفضة الحدة وحشية ومدمرة جدا. وهي تتسبب في مآس إنسانية مروعة، مثلما حدث في ليبيريا

إنشاء قوة احتياطية أفريقية والاهتمام الخاص الذي أولي لتلك المسألة.

ونحن نؤمن بضرورة أن تكون الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل بناء عالم أكثر سلاما جهودا مكاملة ومعززة بعضها بعضا. ومع مراعاة المزايا النسبية، نود أن نبرز أهمية التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية. إن التعاون فيما بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في دعم المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز قدرات بناء السلام على الصعيدين دون الإقليمي والوطني تمثل توضيحا جيدا للتعاون فيما بين المنظمات الإقليمية. ونشيد بالتعاون والتآزر فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات وزيادة الإدراك لأفضل الممارسات في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع الاعتماد على النفس.

وفي ختام بياني، نرحب بالممارسة الحالية المتمثلة في عقد اجتماعات دورية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشيد بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن أساليب التعاون من أجل منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. ويحدونا الأمل في أن تسهم نتيجة تلك الاجتماعات في تعزيز الفهم والتعاون المتبادلين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أنه ينبغي لنا أن نقر بالدور المتزايد الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي لمختلف حالات الصراع في أفريقيا. والاستقرار الطويل الأمد قضية مهمة تستحق مزيدا من الاهتمام والتفاعل فيما بين المنظمات الأفريقية والإقليمية الأخرى التي يمكنها أن تساهم بقسطها. والاتحاد الأوروبي مثال جيد في ذلك الصدد.

نفسها بتسوية تلك الصراعات من دون الخبرة والهيكل المطلوبة مما أدى إلى نتائج مختلطة.

ونتيجة لتلك التجارب، شاركنا بكل إخلاص في الجهود المبذولة للتركيز على إقامة شراكة استراتيجية معززة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى كفالة الاستقرار. ونحن نرحب بجميع أشكال المساعدة من أجل تطوير قدرات الجماعة. ولتحقيق تلك الغاية، أظهرنا، طول السنوات، أن المنظمات الإقليمية مثل منظمنا ينبغي وبحق أن تكون محط التركيز الأساسي في إدارة الصراعات في المناطق الخاصة بها، ولكن ليس من دون التأيد والتعاون الفعال من المجتمع الدولي. ولذلك سأحدد بإيجاز الإطار الملموس للجهود الحالية والمتوخاة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمنا الإقليمية، في إطار ما تراه الجماعة من أن التعاون مع الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن قادر على تحقيق أفضل النتائج.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الجماعة، مثلما يوحي اسمها، قد أنشئت من أجل تعزيز التعاون والتنمية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي بغرض رفع مستوى معيشة شعوبها، وزيادة الاستقرار الاقتصادي وصونه، ومن أجل إقامة علاقات أوثق فيما بين أعضائها والإسهام في تقدم وتنمية القارة الأفريقية. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق تلك المقاصد في بيئة غير مستقرة. وإدراكا لتلك الحقيقة، ترغب الجماعة في العمل مع الأمم المتحدة بروح الفصل الثامن من الميثاق لتهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية في دولها الأعضاء تتسم بالاستقرار والأمن. وستحصل الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة على أكبر قدر من التعزيز إذا وفرت الأمم المتحدة الدعم المطلوب لتمكين الجماعة من بناء الهياكل المرتبطة بتنفيذ آلية منع نشوب الصراعات وتسويتها وحفظ السلام والأمن الإقليمي التابعة للجماعة.

وسيراليون. وهناك اليوم إمكانية لحدوث ذلك في كوت ديفوار. ولذلك أصبحت التدخلات الخارجية لوقف هذا العنف بسرعة مسألة حتمية على نحو متزايد. والحقيقة أنه لا يمكن تنفيذ هذه التدخلات بطريقة مرتبة، وفي بعض الأحيان يتم تنفيذها ضد الرغبات المعلنة لطرف أو آخر في الصراع.

ونشير، على سبيل المثال، إلى أن المذبحة الإنسانية التي صاحبت نشوب الصراع الليبيري في عام ١٩٨٩ أدت إلى ما سبق التنبؤ به بحق من أنه يمكن أن تكون لذلك الفرع عواقب تتخطى حدود ذلك البلد. وقد أجبر ذلك الجماعة على أن تنشئ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية التدخل العسكري. وقبل نشر الفريق، في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠، تدفق ٢٢٥ ٠٠٠ ليبيري إلى داخل غينيا و ١٥٠ ٠٠٠ إلى داخل كوت ديفوار و ٦٩ ٠٠٠ إلى داخل سيراليون. وقد قتل ما يقرب من ٥ ٠٠٠ شخص وأخذت الحركة الثورية في ليبيريا المسماة بالجبهة الوطنية القومية الليبرية ما يقرب من ٣ ٠٠٠ من مواطني نيجيريا وغانا وسيراليون رهائن. وقد يكون من المثير للاهتمام الإشارة إلى أن الصكوك القانونية المتوافرة للجماعة في ذلك الوقت هي البروتوكول المعني بعدم الاعتداء والبروتوكول المعني بالمساعدة المتبادلة في المسائل المتعلقة بالدفاع، اللذين يستندان بقوة على الرأي السائد القائل بأن يكون هناك أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ولقد بدأت بياني بذلك الاستذكار لأنه من واقع تجربة الجماعة في ذلك الوقت لم تتحقق توقعاتنا بأن تتدخل الأمم المتحدة بسرعة كافية في ليبيريا، وبعد ذلك في سيراليون، للمساعدة على وقف تصاعد تلك الصراعات في بدايتها، بدافع من روح الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونجم عن ذلك أن تعهدت الجماعة بأن تلزم

تنفيذ آلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن، مكنتها مختلف أجهزتها الآلية من العمل بطريقة أكثر تنسيقاً لتجنب آثار الصراعات الناشئة أو تخفيفها. وتشمل الأمثلة على هذه الإجراءات تصدي الجماعة الاقتصادية مؤخرًا للأوضاع في كوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبيريا. وهناك مجال كبير للتنسيق مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز أنشطة أجهزة الجماعة الاقتصادية للوساطة وحل الصراعات.

والركن الآخر الهام في جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منع نشوب الصراعات هو منظومتها للإنذار المبكر. وأولوية المنظمة هي توسيع مصادر معلوماتها المعنية بمؤشرات الصراع. وهي ترغب في تبادل المعلومات مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والتي تملك شبكات معلوماتية ثابتة. وسيكون من المفيد للغاية إقامة علاقة رسمية بين نظام الجماعة الاقتصادية للإنذار المبكر ونظام في مقر الأمم المتحدة ووكالاتها. ويمكن لمجالات التعاون أن تشمل، أولاً، تبادلاً منتظماً وقائماً على هيكلية محددة للمعلومات والوثائق المعنية بالسياسات والأنشطة ذات الصلة، وذلك وفقاً لقواعد السرية المطبقة في المنظمات المعنية؛ وثانياً، تبادلاً منتظماً للزيارات وتنظيم دورات عمل بين الرؤساء وكبار الإداريين في الجماعة الاقتصادية ووكالات الأمم المتحدة؛ وثالثاً، أن تعين المنظمتان كلتاهما منسقين متفرغين مسؤولين عن مراقبة وتيسير تنفيذ ترتيبات التعاون بين المنظمتين؛ ورابعاً، تنظيم زيارات عمل منتظمة للمتابعة يقوم بها المنسقون؛ وخامساً، حضور الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تنظمها كلتا المنظمتين، من خلال توجيه الدعوات وحسبما هو مناسب.

إن مجلس الحكماء، المؤلف من شخصيات بارزة في المنطقة، هو عنصر آخر في آلية الجماعة الاقتصادية للدبلوماسية الوقائية. وحتى الآن شارك هذا المجلس في مراقبة

سأنتقل الآن إلى موضوع إطار العمل من أجل التعاون. وقد أطلقت عدة مبادرات في الماضي، أو هي قيد التنفيذ، من أجل إنشاء إطار ملائم للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية في مجالات مثل تشاطر المعلومات وبناء القدرات وجمع التبرعات. والأهداف الكلية هي العمل على منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وبناء السلام.

ولكي نحقق الأهداف المعلنة، وقّعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عدداً من مذكرات التفاهم مع هيئات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. ومن المنتظر التوقيع قريباً على مشروع مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. والعلاقة مع هذا المكتب هامة بصورة خاصة لأن هذه المذكرة مصاغة لتوطيد التعاون بين الطرفين من أجل الإسهام في تحسين قدرة الجماعة الاقتصادية على منع نشوب الصراعات؛ وتعزيز التأهب والقدرة على التصدي للأزمات الناشئة؛ وتشجيع نهج إقليمي تجاه منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، وتحقيق الاستقرار بعد الصراع بالتعاون مع شركاء آخرين في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك المنظمات النسائية؛ ومعالجة القضايا العابرة للحدود بصورة أفضل، خاصة محنة الجنود الأطفال واستخدام المرتزقة، والاتجار بالأشخاص، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتضمين مشاركة المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام والانتعاش بعد الصراع؛ وتعبئة دعم المجتمع الدولي للسلام والأمن في غرب أفريقيا.

وتركز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز بروتوكولها المعني بالديمقراطية والحكم الرشيد باعتباره جانباً أساسياً في سياستها لمنع نشوب الصراعات، ذلك لأن غياب هذين العنصرين كان بمثابة عامل رئيسي للإسهام في مختلف الصراعات في المنطقة. ومنذ بدأت الجماعة الاقتصادية

لتدخل لاحق للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحن نسعى إلى المزيد من التعاون مع إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام نظرا لخبرتها الهائلة وهيكلها الأفضل تطورا وذلك لإجراء تقييم شامل لاحتياجات القوات المسلحة في الدول الأعضاء بغية إعدادها لأداء أدوارها المتوخاة. و سترحب أيضا الجماعة الاقتصادية بفرصة العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام واللواء الاحتياطي لبناء هياكل مقرر القوة وقواعد سوقية. والأهم هو أن الوثائق التنظيمية التي تستخدمها إدارة حفظ السلام ستساعد كثيرا خلية التخطيط والإدارة التابعة لبعثة الجماعة الاقتصادية في عمليات التخطيط ووضع الصيغ الملائمة للإجراءات التشغيلية المعيارية ووثائق تشغيلية أخرى.

وإنشاء آلية الجماعة الاقتصادية هذه جعلت عمليات التدخل العسكرية أسهل بكثير في السنوات الأخيرة مما كانت عليه في العقد الماضي. ولقد واجهت الآلية اختبارا في كوت ديفوار وليبيريا. وفي كلتا الحالتين كان تعاون الأمم المتحدة، من حيث المساعدات، ثمينا جدا. وكانت كلتا عمليتي التدخل عمليتين جديتين تقليديتين أضفت فيهما الجماعة الاقتصادية الاستقرار على البيئة تمهيدا لانتشار الأمم المتحدة. وبالتالي، من الأهمية أن نلاحظ المفارقة القائمة هنا والتمثلة في أنه رغم اتسام عمليات انتشار الجماعة الاقتصادية بنقص الهياكل الأساسية الإدارية والسوقية الملائمة، فإن عمليات الأمم المتحدة للسلام وصفت في بعض المناسبات بأنها مكلفة للغاية. ومن المنطقي أن تحتاج الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية إلى إيجاد أرضية مشتركة والاتفاق على طرائق لتعزيز المكاسب الكاملة التي ستجني من قدرات الجماعة الاقتصادية من خلال الزيادة القصوى للمزايا في مجالات مثل الخبرة الإقليمية، والقدرة على الاستجابة السريعة، والقدرات الاحتياطية، والمقر الثابت.

الانتخابات وفي بعثات خاصة. وتعتقد الجماعة الاقتصادية أنه يمكن تعزيز أهمية هذه الهيئة وإعطاء زخم إضافي لجهودها الدبلوماسية الوقائية لو شُرع في عملية رسمية بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للاستفادة مما لديهما من خبرة.

إن سياسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بحل وإدارة الصراعات مصاغة لإيجاد القدرات على الاستجابة السريعة وحفظ السلام المستدام. وأحد الأجهزة التي أنشئت في آلية الجماعة الاقتصادية لتوفير قدرة كهذه هو فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية. وهذا الفريق هو هيئة مؤلفة من عدد من الوحدات الاحتياطية المتعددة الأغراض - مدنية وعسكرية - في بلدانها الأصلية ومستعدة للانتشار الفوري. ورؤية الجماعة الاقتصادية لحفظ السلام المتمثلة في

”تحديد وبناء وتنظيم وحفظ قدرة عسكرية احتياطية إقليمية في مجال حفظ السلام والمساعدة الإنسانية تصل إلى مستوى الاكتفاء الذاتي في مجال القوات والدعم السوقي لتمكينها من التصدي للأزمات الإقليمية الداخلية أو الخارجية والإقليمية المهددة للسلم والأمن، بما في ذلك الإرهابيون و/أو التهديدات البيئية“

تم إقرارها عند قيام لجنة الدفاع والأمن في المنظمة بإنشاء فرقة عمل في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

والإنشاء المعتمد لقوة حفظ السلام المتوخاة، على أساس إنشاء وحدات احتياطية، سيتألف من نموذجين: فرقة عمل مكونة من ١ ٥٠٠ جندي لتحقيق الاستقرار بسرعة أو للانتشار الوقائي، وستُعرف باسم فرقة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولواء مكون من ٥ ٠٠٠ جندي للعمليات الأكثر استدامة. وفرقة عمل كهذه، مثلما في كوت ديفوار أو قوة الطلائع في ليبيريا، ستمهد الطريق

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):
بداية، أود أن أعرب عن سعادة وفد بلادي لرؤيتكم، سيدي، وأنتم تترأسون اليوم أعمال مجلسنا.

نحن نعتقد أن الموضوع الذي اختاره وفد رومانيا لهذه المناقشة نافع وهام معاً. وفي الواقع، إنه يسمح لنا بمتابعة التفكير بعد مبادرة المكسيك في العام الماضي المتعلقة بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي ضوء ازدياد الحاجة إلى عمليات حفظ السلام، فإن المنظمات الإقليمية لها دور محوري في إسناد عمليات الأمم المتحدة ودعمها.

ما هي الحالة التي نحن فيها الآن؟ أعتقد أن باستطاعتنا القول إن تقدماً كبيراً تم إحرازه في السنوات القليلة الماضية، وحتى في الأشهر القليلة الماضية، من جانب المنظمات الإقليمية، في مجالات منع نشوب الصراعات، والإدارة الدبلوماسية للأزمات، والحفاظة على السلام، سواء قبل قيام الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات للحلول مكانها، أو عن طريق إكمال عملها.

ولكن لا مناص لنا من ملاحظة أن المنظمات الإقليمية لا يمكنها جميعاً السير قدماً بنفس الوتيرة، وهي بطبيعة الحال، تعمل وفقاً لقدراتها الذاتية؛ وأن جهوداً خاصة تبذلها بعض هذه المنظمات. ولا أود أن أشير إلى جميعها، ولكنني سأذكر بعض تلك المنظمات التي تقوم ببذل تلك الجهود الخاصة.

لقد تكلم ممثل الاتحاد الأوروبي من قبل، ويسعدني ونحن نحري تقييماً من جديد، أن يكون باستطاعتي القول إن الاتحاد الأوروبي يلتزم الآن التزاماً قوياً بتعزيز قدرته على دعم أنشطة الأمم المتحدة في إدارة الأزمات، سواء في كوسوفو، أو البوسنة والهرسك أو مقدونيا.

وفي مجال بناء السلام، تجد الجماعة الاقتصادية نفسها معاقة بشكل خطير في تنفيذ برامج بناء السلام. ولقد تم وضع بروتوكولات ومذكرات لتوفير الهياكل اللازمة لمعالجة قضايا مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومراقبة الانتخابات، والنهوض بالتجارة والأنشطة الاقتصادية. ونحن واثقون بأنه من شأن تنفيذ هذه المذكرات أن يساهم في إقامة التعاون المطلوب بين كلتا المنظمتين. وتحتاج الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة إلى العمل معاً في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في البؤر المضطربة، مثل كوت ديفوار وليبيريا. والتحديات الرئيسية الأخرى المطلوب التصدي لها هي إصلاحات القطاع الأمني في أغلب الدول الأعضاء، وتعزيز المكاسب المحققة في عملية توطيد الحكم الرشيد في البلدان ذات الأنظمة السياسية الضعيفة.

ختاماً، أود التأكيد على أن هناك مجالا كبيرا لتحسين التفاعل بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية. ومع الوعي بالإمكانيات المتاحة للعمل التعاوني المثمر بين منظمتينا، تتطلع الجماعة الاقتصادية إلى تعزيز العلاقات مع الأمم المتحدة في توفير القيادة المطلوبة لتعزيز سلام العالم وأمنه وتنميته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الحقيقة تشارك بنشاط منذ سنوات عديدة في التصدي لصراعات عديدة في غرب أفريقيا، داخلية وإقليمية على حد سواء. ونأمل أن تواصل الجماعة الاقتصادية تعاونها بنفس العزيمة مع مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار المنتشرة في تلك المنطقة.

وجرى تناولها بإسهاب في مناقشة العام الماضي أثناء رئاسة بلغاريا.

وفي ذلك السياق الذي أصبح أكثر إيجابيا الآن، يبرز السؤال عما يمكن عمله أكثر مما تم حتى الآن من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية. وأظن أننا جميعا نتساءل عن النهج الذي ينبغي لنا أن نتبعه. أعتقد أنه ينبغي لنا توخي العمل الذي يترك أثرا بعيدا وأن نكون براغماتيين على حد سواء. وأقول أثرا بعيدا لأننا لاحظنا خلال الشهور الماضية بأن الأمم المتحدة لا تستطيع عمل كل شيء بمفردها. ف عوامل عدم الاستقرار كثيرة، والحاجة إلى عمليات السلام في تصاعد مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ليس أمرا محبذا أن تدعى الأمم المتحدة دائما لكي تهب للإنقاذ، ونتطلع إلى المقترحات التي قد تقدمها الهيئة الرفيعة المستوى في ذلك الميدان.

ولذلك ينبغي لنا أن نسعى، بشكل خاص، إلى تعزيز آلية منع نشوب الأزمات. والمنظمات الإقليمية يمكنها، بشكل أيسر مما تستطيعه الأمم المتحدة بسبب عامل القرب، كما ذكر مرارا في هذه المناقشة، أن تستعمل آليات الإنذار المبكر التي بحوزتها، وأن تزود الأمم المتحدة بمعلومات قيمة، ولا بد من الرد على ذلك بالمثل.

وقد أحرز تقدم أيضا في علاقاتنا مع الاتحاد الأفريقي، ولكن بوسعنا أن نفعل المزيد من أجل تطوير المبادئ التي نصت عليها المادة ٥٤ في الميثاق، ولكي نعزز الأنشطة المشتركة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

هذا هو الهدف. وفي المدى القصير يجب أن يكون التنفيذ محددا. فعلى سبيل المثال، لماذا لا نعمل على تسليم عملية إقليمية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؟ ومثل هذا الانتقال ينبغي الإعداد له جيدا وأن يكون هناك حوار معمق مع مجلس الأمن. ولا بد لي من القول إن الأمور لم تسر على

وفي سياق استمرار عملية أرتيميس في بونيا، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يعمل الاتحاد الأوروبي هناك أيضا، وذلك بموجب إعلان الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي في مجال إدارة الأزمات.

وأخيرا، علينا ألا ننسى أن الاتحاد الأوروبي يعمل أيضا على تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا من خلال جهازه لدعم السلام، الذي يمكنه من تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية، كبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي المنتشرة حاليا في دارفور.

وأود كذلك، أن أشيد إشادة خاصة بالاتحاد الأفريقي، الذي أحرز تقدما كبيرا في إنشاء قوة أفريقية جاهزة للاستخدام عند الاقتضاء، ونظام إنذار مبكر، مما سيعزز قدراته على منع نشوب الصراعات وتسويتها. ولا ننسى أيضا الإسهام الذي قدمه الاتحاد الأفريقي في بوروندي، والذي كان حاسما بالنسبة لعملية السلام في ذلك البلد. فقد تمكنت القوة الأفريقية من تثبيت وقف إطلاق النار في وقت لم تكن الأمم المتحدة جاهزة لنشر عملية لحفظ السلام.

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي استمعنا إلى بيان ممثلها للتو، تستحق هي أيضا تقديرنا للدور الأساسي الذي أدته، بالرغم من قلة مواردها، في صراعات، كالتي نشبت في ليبيريا، وكوت ديفوار، وفي تسوية الأزمة التي اندلعت مؤخرا جدا في غينيا - بيساو.

وإن منظمة الدول الأمريكية تلتزم التزاما ثابتا بمايتي ونحن نرحب بذلك. ويجدر بنا أن نشير كذلك إلى جهود السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الصومال، وأيضا جهود الجماعة الاقتصادية والمالية لوسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونذكر أيضا بالمساهمة التي قدمتها منظمة التعاون والأمن في أوروبا، التي أشير إليها سابقا اليوم،

أن أؤكد لممثل فرنسا أننا ننوي تقديم النتائج، التي قد تكون مفيدة فيما يتعلق بتحقيق ما ذكره سابقا حول كون المجلس ليس واقعيًا فحسب، بل فعالًا أيضًا.

أعطي الكلمة لممثل رئيس الاتحاد الأفريقي، السيد أمينو بشير والي.

السيد والي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي، للتعبير عن تقدير وفدي لكم على عقد هذه المناقشة. وأود أيضًا أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس وأتمنى لكم النجاح في دوركم الرئاسي.

إن الاتحاد الأفريقي سعيد أيضًا بدعوته إلى المشاركة في هذه المناقشة، وأعرب عن أسفي لعدم تمكن رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس النيجيري أوليسيغون أوباسانجو، من الحضور شخصيًا بسبب ارتباطات سابقة.

ويسعد وفد نيجيريا أن يراكم، سيدي، تديرون شؤون مجلس الأمن. وقد أحطنا علما بأن هذه المناقشة قد بدأت فورًا بعد أن انتهى مجلس الأمن من النظر في تقرير بعثته إلى غرب أفريقيا، والذي يركز، من بين أمور أخرى، على الدور النشط الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية السعي إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

نشكركم، سيدي، على تنظيمكم هذه الجلسة، ونحن واثقون بأن مجلس الأمن، من خلال جهده هذا وجهوده الأخرى، سيقود إلى تعزيز التنسيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية في إدارة الصراعات، وإلى تعميق تقدير الدول الأعضاء للمجلس، وهو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين، بموجب المادة ٢٤ من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أذكر أيضًا بأن تلك المادة تقضي باتخاذ المنظمة تدابير فعالة وجماعية ترمي إلى منع وإزالة التهديدات

هذا النحو مؤخرًا. فكان من الممكن أن يكون هناك تعاون أكبر، وأن نستقبل الاتحاد الأفريقي هنا في نيويورك أثناء إنشاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ويجب أن نحرص على وجود مشاورات أوثق في المستقبل. كما يجب تعزيز تعاوننا مع الآليات الجديدة التي أنشأها الاتحاد الأفريقي.

ويمكننا أيضًا أن نعزز دور المنظمات الإقليمية في حالات ما بعد الصراع، وذلك بعد انسحاب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من خلال إشراك المنظمات الإقليمية في المراحل الأولى من استراتيجية التصدي للأزمات.

ويبدو لنا أن مجلس الأمن، في معرض تعزيز التنسيق، يجب أن يظل لعمله أثر بعيد، ولكن أن يكون واقعيًا أيضًا كما أشرت إليه سابقًا. ففي ضوء التنوع الواسع للحالات المختلفة، وكون المنظمات الإقليمية ليست ملتزمة بنفس الدرجة، أشك في أنه يمكننا مسبقًا أن نضع إطارًا إجرائيًا لتقسيم العمل، حيث أن ذلك قد يفرض علينا المزيد من القيود بدلًا من أن يقدم الفوائد.

إن القواعد الشكلية المفرطة قد تقودنا إلى اتباع نهج قد يكون مصطنعًا في هذه المرحلة. وسيكون من الأفضل إنشاء عملية مرنة وديناميكية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. واتباع أسلوب عملي ينظر إلى كل حالة على حدة، ستمكن من إحراز التقدم.

والبيان الرئاسي الذي ستصدرونه قريبًا، سيدي، سيشجعنا على السير في الاتجاه الصحيح. وفرنسا تعبر عن تأييدها الكامل لتلك الالتزامات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إننا نقدر تأييد فرنسا للمواضيع التي تقترحها رومانيا، والمساهمة الخاصة المقدمة لتأييد المشاريع الرامية إلى تطوير القدرات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراع، وخاصة فيما يتعلق بالقارة الأفريقية. وأود

المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقضي بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض، وتقضي الحقائق، والوساطة، والمصالحة، والتحكيم، واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية. وللقانون التأسيسي آلية ذاتية لحل الصراعات عن طريق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد. ويتحمل مسؤولية حل الصراعات أيضا رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأفريقي، وعلى المستوى دون الإقليمي، سلطة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي.

لذلك، فإن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تكامل عمل الأمم المتحدة بشأن مسائل السلم والأمن واضح بجلاء. وفي ذلك السياق، لا يزال الاتحاد الأفريقي نشطا، عن طريق جهازه المركزي، مجلس السلام والأمن، في التوسط في الصراعات. واليوم، ما من حالة صراع تقع خارج نطاق عمله. وفي جميع حالات الأزمات هذه، فإن الاتحاد الأفريقي إما اتخذ إجراء مباشرا أو عمل بشكل وثيق مع المنظمات دون الإقليمية و/أو الأمم المتحدة. ومما يدل على انخراطه في مسائل السلم والأمن بالقارة أن البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي دخل حيز النفاذ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويجري الآن اتخاذ تدابير لتشغيل كل جوانب البروتوكول، وهذه تتضمن مجموعة الحكماء، ونظام الإنذار المبكر للقارة، والقوة الاحتياطية الأفريقية، ولجنة الأركان العسكرية التابعة للاتحاد.

وفي غرب أفريقيا، أحرز تقدم ملحوظ في إعادة تسيير آلية حل الصراعات. ويقضي البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب الصراعات، وإدارتها وحلها، وحفظ السلام والأمن، الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٩، بإنشاء أجهزة مختلفة منها مجلس

التي يتعرض لها السلام، وقمع أعمال العدوان أو أية انتهاكات أخرى للسلام. والمادة ٥٢ تعترف بأهمية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ومن الجدير بالذكر أن تلك المسؤولية أعيد تأكيدها في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٥.

إن القرية العالمية التي نعيش فيها اليوم تتطلب أن توجه روح الجماعة والرؤية المشتركة أعمال الجميع بشأن كل المسائل التي هم المجتمع الدولي. لذلك، لا يزال بلدي يتابع بارتياح مبادرات مجلس الأمن المختلفة الرامية إلى كسب تأييد الزعماء الإقليميين والمنظمات الإقليمية تحقيقا للهدف المشترك الخاص بمنع نشوب الصراعات وحلها.

واسمحوا لي بأن أشير، في هذا الشأن، إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. إنه انعكاس لعزم مجلس الأمن على مواصلة انخراطه في أفريقيا بتعزيز تعاونه مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في مجال السلم والأمن الدوليين. وتعيين رئيس الاتحاد الأفريقي مبعوثين خاصين في المناطق التي يعمل المجلس فيها خطوة هامة أخرى نحو التعاون بين الأمم المتحدة و الاتحاد الأفريقي في عملية تحقيق الاستقرار. ونتيجة لتوصيات الفريق العامل المخصص، يولي مجلس الأمن الآن اهتماما منتظما للتحديات التي يتعرض لها الاستقرار في أفريقيا.

ومثلما تم توضيحه بإسهاب، فإن حلول هذه المشكلات تتطلب نهجا شاملة. وهي تتطلب أيضا معرفة وثيقة ميدانيا، والسياسات وتفاعل القوى في تلك المنطقة. ولهذا يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور مفيد.

إن وضع استراتيجيات إقليمية تنطوي على عناصر فاعلة إقليمية في حل الصراعات لا يزال النهج الرئيسي للبلدان في منطقتنا. ويؤيد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

التي عبر عنها الزعماء الأفارقة في البحث عن حل الصراعات، وأيضا في إرساء الأساس للاستقرار والتنمية، تستحق الدعم بموارد تتناسب معها. ومن الضروري تعبئة دعم المجتمع الدولي لتحديات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات وللتحديات الإنسانية. وبالمثل، سيظل تقديم المساعدة في تدريب القوات وفي معايرة المعدات لواجبات حفظ السلام ضروريا. وقبل كل شيء، ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون مع المنظمات الإقليمية بغية التصدي لأسباب الجذرية للصراعات والعوامل التي تفاقمها. ومعظم هذه المشاكل تتجاوز الحدود. ولذلك، فإن حلها لا يتطلب نهجا إقليمية ودون إقليمية فحسب، وإنما تتطلب دعم وتعاون المجتمع الدولي النشطين.

أخيرا، نلاحظ بارتياح أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يقيم، كجزء من جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، علاقة عمل وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن نرحب بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي الذي يجري القيام به عن طريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبشكل خاص في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع التقدير قرار الأمين العام بإنشاء فريق استشاري بشأن الدعم الدولي لنيباد. وينبغي تعزيز ذلك التعاون عن طريق توزيع موارد إضافية. ونعتقد أن المجتمع الدولي في وضع يتيح له أن يربح الكثير من ذلك التعاون في مواجهة تحديات الصراعات وعدم الاستقرار في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني أقر بأهمية الملكية الإقليمية والمشاركة في التصدي لمختلف التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وذلك يتطلب توفر نهج شاملة وشفافية وقدر كبير من التعاون مع الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية الأخرى التي يمكنها تقديم الخبرة والدعم.

الوساطة والأمن، ومجلس الحكماء، وإدارة في الأمانة تضطلع بالمسؤولية عن مسائل السلم والأمن.

وفي كل تلك المبادرات، سعى الزعماء الأفارقة إلى تعاون واشتراك مجلس الأمن، باعتباره الجهاز الرئيسي التابع للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. فعلى سبيل المثال، اتخذت اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطوات لإبلاغ مجلس الأمن بالتدابير المتوخاة، وبحث مسألة الدعم والتعاون. وفي كوت ديفوار، قدم وفد مؤلف من وزراء خارجية اللجنة عرضا قويا لمجلس الأمن وحثه على إنشاء عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد. وقبل ذلك، عملت قوة تابعة للجنة وبعض القوات الفرنسية على احتواء الحالة السياسية الملتهبة. وقد كان دعم مجلس الأمن، عن طريق قراره ١٤٧٩ (٢٠٠٣)، أساسا لوجود الأمم المتحدة في البلد.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن كل قرارات تلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أبلغت إلى مجلس الأمن ليحيط بها علما كمُدخل لعمليته لصنع القرارات. وجرى القيام بهذا من منطلق التقدير الكامل لدور المجلس الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين.

ولقد أظهرت تجربتنا في ليبيريا وفي صراعات أخرى بوضوح الإسهامات الهامة التي قدمتها، ويمكن أن تقدمها، منظمات دون إقليمية، مثل اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سبيل السلام والاستقرار عندما تعالج الحالات المعقدة. ويذكر، على سبيل المثال، أن نشر الفرق الأولى من قوات حفظ السلام لغرب أفريقيا في مونروفييا، بتاريخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، حقق استقرار الحالة بسرعة ويسر نشر جهود الأمم المتحدة الإنسانية في آخر الأمر.

ومن الواضح أن هناك ما هو أكثر بكثير مما جرى القيام به لدعم ذلك التعاون. وفي تقديرنا أن الإرادة السياسية

يتضح في غرب أفريقيا، حيث لا يمكن لأي شخص أن يعالج فرادى البلدان في غياب البعد الإقليمي.

وتمتلك المنظمات الإقليمية قدرات فريدة، تكميلية يمكن أن تسهم بها في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك، في بعض الحالات، قدرات الرد السريع القائمة والمتطورة. وعملية 'أرتميس' خير دليل على ذلك.

ويمكن أن يساعد النهج الإقليمي أيضا في الحفاظ على الالتزام السياسي بجهود تحقيق الاستقرار. وتلعب المنظمات الإقليمية دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، التي ينبغي - كما أكد على ذلك عدد من الزملاء - أن تدعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار. ويجب أن تكون مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية في لبّ الاستجابة المنسقة. ولقد استمعنا بوضوح شديد إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عما قد يعنيه البعد الاقتصادي في غرب أفريقيا. وتلك كلها حججا قوية لدعم الجهود الإقليمية حيثما تحدث بشكل طبيعي على أرض الواقع.

وبيت القصيد هنا يتمثل في كيفية جعل الشراكة فعالة وكيفية تحويلها من نظريات إلى واقع عملي. لا يوجد نموذج واحد للشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولا معنى لإيجاد آليات رسمية ضخمة على مستوى المقرر. ويجب تطوير الهياكل على أساس كل حالة على حدة وبشكل مرن قدر الإمكان.

ولكن ما من شك في الحاجة إلى مزيد من التنسيق، ولا سيما في الميدان، وبخاصة بين العناصر العسكرية والمدنية. وأعتقد أن الدرس الرئيسي المستفاد على مدى ١٥ عاما من تحقيق الاستقرار، وربما في كوسوفو مؤخرا، هو ضرورة أن نجتمع مختلف الركائز معا وبشكل متماسك. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن ثمة حاجة في بناء السلام إلى أن تكون

ويمكن أن تتطور الثقة من خلال شراكات أصيلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المهتمة، فضلا عن الشراكات القائمة بين المنظمات الإقليمية ذاتها.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري بصفة خاصة أن أشارك، سيدي الرئيس، في مناقشة يترأسها رئيس وزراء رومانيا ووزير خارجيتها. ولقد ظهرت حكمتكم في اختيار موضوع المناقشة في نوعية المناقشة التي شهدناها حتى الآن.

ولقد أظهرت اليوم كثير من المساهمات السبب وراء اعتبار الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مهمة بالفعل، ولماذا تتوفر لها الإمكانية لكي تكون أكثر فائدة. وذلك لأن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تساهم بقدر كبير في الشراكة. ويمكنها أيضا أن توفر إطارا مقبولا يتم من خلاله تحقيق الاستقرار في المستقبل. فإن لها معرفة أكبر بالحالة على الأرض. وفي كثير من الحالات تقوم تلك المنظمات بتطوير قواعد ومعايير مناسبة ومقبولة على المستوى الإقليمي، وتضاهيها مع الآليات الصحيحة للرصد والإنفاذ. ومن الأفضل بكثير أن تعزز الآليات الإقليمية المسألة وأن تساعد، على أرض الواقع، في إيجاد حكومة أفضل.

ويمكن أن تصبح المنظمات الإقليمية حافزا على عملية تحقيق الاستقرار. وفي حالة البلقان، شكّلت عضوية الاتحاد الأوروبي المحتملة دافعا قويا. كما يمكن أن توفر الهياكل الإقليمية وسائل لتعبئة الموارد لكي نزيد إلى أقصى حد من الأثر الواقع على تحقيق الاستقرار: على سبيل المثال، تكوين مراكز إقليمية للتدريب في مجال الشرطة وحفظ السلام. ويمكن أن تساعد تلك الهياكل على معالجة جوانب تحقيق الاستقرار عبر الحدود، مثل تدفق اللاجئين ومراقبة تنفيذ الجزاءات. ولا يتضح ذلك في أي مكان بجلاء مثلما

وتحاول المملكة المتحدة أن تقوم بدورها فيما يتعلق بالعمل مع المنظمات الإقليمية. وفي العام القادم، سوف تتأسس مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تكون تلك فرصة للعمل على اتباع نهج مشترك ومتطلع إلى المستقبل بالنسبة للمنظمات الإقليمية.

وأود أن أورد هنا ثلاثة أمثلة محددة. الأول منها يتعلق بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات، بناء على مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن سياسة الدفاع وعلى مفهوم الفرق القتالية. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يكمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ويسد الثغرات القائمة في مجال القدرات.

ثانياً، فيما يتعلق بأفريقيا، ستقدم لجنة أفريقيا، التي أنشأها توني بلير، تقاريرها في أوائل العام القادم. وآمل أن يساهم ذلك إسهاماً كبيراً فيما ذكر في هذه القاعة بخصوص الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وأهمية الأهداف الإنمائية للألفية، وما إلى ذلك.

وأخيراً، فيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون، أطلقت المملكة المتحدة مبادرة خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن، في أيلول/سبتمبر الماضي. ونحن بانتظار تقرير الأمين العام، ولكن هذا مجال ينبغي أن نقدم جميعاً الكثير من أجله.

إن نفس الموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، لهذه المناقشة هو في الواقع أحد المواضيع التي تقع في لب اهتمام الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه الأمين العام. وآمل ألا يكتفي في الاستنتاجات التي سيقدمها في نهاية هذا العام بإقرار الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية، ولكن أن يعطينا بعض الأفكار العملية جداً عن كيفية تنفيذ ذلك فيما بعد، لأن تحقيق الأمن المستدام يتطلب وجود الالتزام المتضافر من

أسرة الأمم المتحدة، ككل، متماسكة - وأن تكون مترابطة مع الأطراف الإقليمية ومع جميع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال معين، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وثمة حاجة إلى إيلاء الاهتمام لهياكل القيادة والسلطة المدنية. وتوجد طرق لتحقيق ذلك. ولكن ينبغي أن نقرّ أيضاً بأن بناء السلام أكثر تعقيداً من حل الصراع؛ إنه يحتاج إلى سلسلة من التدخلات التي ينبغي أن تتم بطريقة متماسكة - وأن يضطلع بها، بشكل مترابط، جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية. وينبغي أن يتم ذلك بشفافية لكي تصبح عمليات صنع القرار فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية واضحة لكل شخص. وفي رأينا أنه من الممكن أن يتم ذلك بطريقة أفضل عندما تدعم الاتصالات الجيدة على مستوى المقر التنسيق على المستوى الميداني.

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تحقق أفضل ما يمكن من تلك الشراكة؟ أود أن أقول، أولاً، إنه تقع علينا مسؤولية خاصة عن مساعدة دعم الجهود الإقليمية عندما تنشأ فعلاً على الأرض. وينبغي حشد السلطة السياسية والأخلاقية للأمم المتحدة من أجل ذلك. وهناك مسؤولية خاصة عن دعم الهياكل الإقليمية عندما تفتقر إلى القدرة على معالجة المشاكل وحدها أو عندما يعمل ذلك الجزء الضئيل من المساعدة عمله في تحقيق النجاح.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل كغرفة مقاصة لتبادل المعلومات، واستعراض أفضل الممارسات وتشاطر الإمكانات من أجل العمل على تحقيق ما تريده بطريقة أيسر وأكثر فائدة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد أيضاً على ضمان اتساق النهج في مجالات مهمة، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ حفظ السلام. ومن الواضح أن هناك خطراً من عدم قدرة القوات على العمل فيما بينها. ويمكن أن يكون للأمم المتحدة دور في جذبها للعمل معاً.

١٤ ممثلاً آخرين لمواجهة أولى تحديات وفرص مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام، وأيضاً لكل رؤساء المنظمات الإقليمية على مشاركتهم في نقاش اليوم. وأنا ممتن للتوصيات والإسهامات المتبصرة التي قدموها خلال النظر في موضوعنا المختار.

اليوم، نتناول واحدة من المسائل الرئيسية لتفكيرنا الحديث بشأن العلاقات الدولية. فبدعم من المنظمات الإقليمية، يمكننا أن نرسي أساساً أكثر استقراراً للسلم والأمن في كل مناطق العالم. وبالفعل، فإن الشراكات القائمة على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تتطلب الحد الأقصى من استخدام موارد وقدرات تحقيق الاستقرار. ومن الأدلة البارزة التي ظهرت مؤخراً على هذا بعثة الاتحاد الأوروبي لإنفاذ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الميدانية في جنوب شرقي أوروبا والقوقاز. وفي أعقاب مؤتمر قمة اسطنبول، تبذل منظمة حلف شمال الأطلسي جهوداً لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وتبين هذه الأمثلة ميزات التعاون العديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجموعة الواسعة من الهياكل المشتركة بين المؤسسات لتحقيق الاستقرار.

وبينما نبحث عن أشكال للتعاون، يجب أن نضع نصب أعيننا أن السمات المختلفة للمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالعضوية، وإتاحة الموارد والقدرة المؤسسية، وأيضاً الطابع الفريد لكل حالة صراع، تحدى بناء أي نموذج عالمي للتعاون. ومع ذلك، كما سمعنا اليوم، ينبغي أن توجه بعض المبادئ العامة لعمليات التعاون، وهي: سيادة الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ودور مجلس الأمن في

جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. التي أأمل أن تربط بينها جميعاً الإرادة السياسية.

وفي الختام، نود أن نمضي قدماً بالمناقشة. وربما يكون الفصل الثامن من الميثاق هو الأساس، ولكن المنظمات الإقليمية ليست مجرد مقال من الباطن من أجل الحفاظ على الأمن الجماعي. وثمة ضرورة في القرن الحادي والعشرين لتطوير شراكة داعمة للطرفين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وينبغي تجنب ازدواجية في الجهود، وإتاحة العمل للمنظمات الإقليمية ذات المزايا النسبية، والمساعدة في الحصول على الدعم الإقليمي وكسب التأييد للحلول المقترحة والمساعدة على تعبئة الموارد والقدرات اللازمة لدعم المبادرات والجهود الإقليمية. وذلك يمثل جدول أعمال متكامل. وفي حالة مناطق مثل غرب أفريقيا، نعرف أن ذلك النهج لا غنى عنه: إنه أساسي. ولكن إذا نجحنا في ذلك فإن المكاسب بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفوق كل شيء، بالنسبة لتحسين الأوضاع في الدول الأعضاء ستكون واضحة للغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن الشراكات مهمة حقاً في زيادة وتحسين التعاون بشكل عام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بعمليات تحقيق الاستقرار. وكما أكد ممثل المملكة المتحدة، يجب أن نجعل تلك الشراكات فعالة. واقترحت المملكة المتحدة خطوات أخرى مختلفة لمواصلة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويؤمل أن يكون بوسعنا أن نواصل هذه المناقشة المشجعة خلال رئاسة رومانيا الثانية في عام ٢٠٠٥.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس وزراء رومانيا.

أتذكر مناسبة سابقة قبل أكثر من عقد، عندما جلست، في مكان ما في وسط النصف الأيسر من هذه الطاولة الشهيرة ممثلاً لرومانيا بصفتي وزيراً لخارجيتها، مع

التبادل المنتظم للدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمشروعات المشتركة، أن تسهم بذاتها في تعزيز جهود قائمة على التعاون.

ومع ذلك، هناك حاجة أكبر إلى تطوير القدرات في المنظمات الإقليمية بغية الاستخدام التام لمقوماتها الممكنة في عمليات الاستقرار. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه بينما تنتمي بعض الدول إلى منظمات إقليمية مختلفة، ليست كل الدول أعضاء في منظمات إقليمية. لهذا السبب، ينبغي تقديم الدعم لتشجيع على إنشاء منظمات إقليمية في كل أجزاء العالم ودعم الكيانات الإقليمية الناشئة. وتلك الجهود يجب أن تبدأ بوضع معايير وقواعد، وأيضاً بإنشاء الآليات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التي يحتاج إليها لتعزيزها.

وهناك تعاون متزايد فيما بين المنظمات الإقليمية ذاتها، كما يشاهد في اتفاقات الشراكة من أجل الدعم السوقي والعسكري. وذلك التعاون يركز أيضاً على بناء القدرات؛ ومثال على ذلك ترتيب الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأفريقي لحل الصراعات، ومنع نشوب الصراعات وتنمية قدرات حفظ السلام.

ومن الأدلة الجديرة بالذكر على التعددية الفعالة العاملة، الهادفة إلى تخفيف معاناة أكثر من مليونين من البشر المحتاجين نتيجة لأزمة دارفور، هو التعاون الثلاثي الآخذ في الظهور فيما بين الاتحاد الأفريقي و الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مواجهة أول أزمة إنسانية لها هذه الأبعاد في القرن الحادي والعشرين.

ومجلس الأمن، باعتباره الهيئة العالمية المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، له دور واضح ليقوم به في المساعدة في بناء القدرات وتمويل المنظمات الإقليمية. وهكذا، قد ينظر

صون السلم والأمن الدوليين. وإذا ما كان لناقشتنا اليوم أن نخدم غرضاً هاماً، فإن التعاون ينبغي أن يكون قائماً على الميزات المقارنة لكل من الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية. وينبغي لتلك الميزات المقارنة أن تحدد أيضاً أي منظمة أكثر مناسبة للانخراط في حالة صراع بذاتها. ولهذا السبب، يجب أن يكون التعاون عملية مستمرة تتوج بتقييم الدروس المستفادة وبأفضل الممارسات القائمة على التجربة.

وبوسعنا جميعاً أن نتفق على أننا جمعنا اليوم ثروة حقيقية من المقترحات القيمة. وبالفعل، فإن قنوات الاتصال ينبغي أن تعزز تنسيق الجهود في المقرر وفي الميدان أيضاً. وينبغي أن توضع وفقاً لولايات كل منظمة بعينها واستجابة لمتطلبات كل حالة صراع على حدة.

ويمكن للمزيد من المشاركة مع المنظمات الإقليمية أن يكون قائماً على تعيين مشترك لممثلين خاصين، وعلى تبادل ضباط اتصال بين مقار البعثات والقيام بحوار منتظم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانات المنظمات الإقليمية. وتلك الممارسات يمكن أن تعزز تبادل المعلومات على المستوى التشغيلي، والمستوى الاستراتيجي ومستوى السياسات وتكفل أنشطة منسقة قائمة على خطة أمنية مشتركة.

ومن التطورات الجديرة بالذكر في التعاون بين الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التعاون القطاعي بين لجان مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. ولقد عقدت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ثلاثة اجتماعات خاصة مع منظمات دولية، وإقليمية ودون إقليمية.

إن تحت تصرفنا وسائل مختلفة يمكن أن تستخدم بشكل مفيد لفحص فعالية ترتيبات التعاون في المجالات المختلفة لعمليات تحقيق الاستقرار. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن ينشئ آليات مراقبة يكون من شأنها، استناداً إلى

الأعضاء في هاتين المنظميتين تقدم رومانيا نحو إرساء الديمقراطية وسيادة القانون. ولم تكن متلقين فقط للخبرة المتعددة الأطراف في مجال السلام والاستقرار الإقليميين، بل أصبحنا غير أنفسنا بشكل تدريجي مروجين للشبكات التعاونية والمبادرات الرامية إلى تعزيز التماسك الإقليمي في معالجة المناخ الأمني في البلقان.

ونظرا لعضوية رومانيا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن رئاستها للمنظمة في عام ٢٠٠١ ورئاستها الحالية لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، وطلبها الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فإنها تقدر على النحو الصائب المهام الإقليمية ويمكنها أن تسهم في إطار مجلس الأمن في تحديد الوسيلة الأوفى لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أنشطة السلام والأمن.

إن استكشاف مجالات التآزر الأخرى بين جلسات مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية واجتماعات الأمين العام الرفيعة المستوى مع رؤساء المنظمات الإقليمية من شأنه أن يعزز بناء التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وليس القصد من النظر في موضوع اليوم أن يكون مناسبة واحدة. ولكنه سيشكل الموضوع المحوري للولاية التي انتخبت رومانيا من أجلها عضوا في مجلس الأمن. وتأمل رومانيا أن يوافق المجلس على العودة إلى مناقشة هذا الموضوع خلال عام ٢٠٠٥ الهام، وبعده، كتركة لعضويتنا في هذه الهيئة.

ولهذا الموضوع أهمية قصوى. فالتوصل إلى هذا النوع من التعاون بين منظمنا العالمية وترتيباتنا الإقليمية من شأنه أن يمكننا من معالجة كل حالات التوتر، ومن الاستجابة لكل الأزمات ومن إنهاء كل الصراعات وفي نهاية المطاف من إنشاء عالم أكثر أمانا للأجيال المقبلة. ويحدوني الأمل أيضا في أن يدرس حوارنا اليوم والمبادرات الناشئة من

المجلس في مناقشة مجتمع المانحين الدولي لتقديم دعم قوي إلى مبادرات السلم والأمن الإقليمية.

والتفاعل مع المنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار ينبغي أن يكون لصالح استراتيجية متعددة الأبعاد تركز على منع تحول الأوضاع المتردية إلى صراعات، وتعزيز دعم السلام وكفالة الاستقرار الطويل الأجل. وهذا يتطلب مشاركة كاملة طويلة الأجل في مراحل ما بعد انتهاء الصراعات، لأن دعم السلام يمكن أن يُعكس اتجاهه أحيانا.

وينبغي أن تركز الجهود القائمة على التعاون أيضا على التنمية الاقتصادية بعد انتهاء الصراعات، بالنظر إلى الصلة القائمة بين الأمن والتنمية. وخبرة المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية التي ركزت ولاياتها الأصلية على تعزيز التكامل الاقتصادي، مثل الجماعة الكاريبية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قد تكون ذات قيمة في ضمان نجاح استراتيجيات النمو الاقتصادي والاستقرار لأجل طويل.

وهناك أيضا حاجة كبرى للأنشطة المنسقة بين المنظمات الإقليمية وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها في معالجة المسائل المعقدة للبلدان التي تمرقها الصراعات. وغينيا - بيساو مثال جيد على الجهود المشتركة للجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، و مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مساهمات منظمات المجتمع المدني هامة حيث يمكن لمداخلتها أن تعزز دائما دعم السلم وجهود إعادة الإعمار.

أود أن أعلق على الاستقرار وإرساء الديمقراطية في بلدي بل، في الواقع، في أوروبا الشرقية والوسطى، اللذين يمكن أن يوعزا، بدرجة كبيرة، إلى فعالية التكامل الإقليمي.

وعزز الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاقتداء بأنماط الحكم في البلدان

”وشددت البيانات التي أقيمت على أن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين، وأن المعالجة الفعالة لحالات الصراع الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي تتطلب رفع مستوى التعاون مع المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء.

”وأكدت الدول الأعضاء ورؤساء المنظمات الإقليمية المشاركون في الجلسة اهتمامهم بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وارتأوا أيضا أن إجراء حوار منتظم بشأن مسائل محددة بين المجلس والمنظمات الإقليمية سوف يشكل إضافة جوهرية في هذا الصدد.

”وجرى التشديد على ضرورة أن تستند الجهود المشتركة والمنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار إلى التكامل والمزايا النسبية لكل منها. بما يحقق الاستفادة الكاملة من خبراتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظم الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية.

”وأكدت البيانات مجددا أهمية اتباع نهج متسق في عمليات تحقيق الاستقرار من خلال توثيق التعاون والتضافر، بما يشمل زيادة تبادل المعلومات في حينها بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بالممارسة الجارية التي يضطلع بها الأمين العام وهي عقد اجتماعات رفيعة المستوى مع المنظمات الإقليمية، وبتوافق الآراء الذي جرى التوصل إليه حول سبل التعاون في منع الصراعات ومبادئ التعاون في بناء السلام. ويدعو

هذه المناقشة الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وهو ينظر في كيفية ضمان استجابات أفضل للتهديدات الأمنية في الوقت الحاضر.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”اجتمع مجلس الأمن في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ للنظر في ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار“. وأشار الأعضاء إلى أن المادتين ٥٢ و ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة تحددان مساهمات المنظمات الإقليمية في تسوية المنازعات، وكذلك العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

”وأشار مجلس الأمن إلى الدعوة التي وجهها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى المنظمات الإقليمية من أجل توثيق التعاون مع الأمم المتحدة، والإعلان الصادر عن الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات أو الوكالات الإقليمية، وجلسته بشأن ”مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين“ التي عقدها في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في ظل رئاسة المكسيك للمجلس.

”وفي ٢٠ تموز/يوليه أعرب الأعضاء عن آرائهم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، واعترفوا بالدور الهام الذي يمكن أن تنهض به هذه المنظمات في منع الصراعات وتسويتها وإدارتها، بما في ذلك معالجة أسبابها الجذرية.

”كما يدعو المجلس جميع أعضاء الأمم المتحدة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تتوافر لديها التجربة والخبرة ذات الصلة إلى المساهمة في هذه العملية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/27.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

هل لي أن أعتنم هذه الفرصة كي أعرب عن امتناني لجميع المشاركين في هذه الممارسة المشتركة الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

المجلس الأمين العام إلى النظر في الآراء ذات الصلة المعرب عنها في هذه المناقشة تحضيراً للاجتماع التالي الرفيع المستوى ولإبقاء المجلس على علم بالمستجدات حسب الاقتضاء.

”ويدعو مجلس الأمن المنظمات الإقليمية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصولاً إلى أقصى درجات الكفاءة في عمليات تحقيق الاستقرار، ويشجع كذلك على زيادة التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نفسها، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات.

”ويدعو مجلس الأمن جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى المساهمة في تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال توفير المساعدات البشرية والتقنية والمالية.